

أ. قصاب سعدة

جامعة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

سوق العمل في الجزائر أهداف و قيود

مقدمة:

كتابات كثيرة وأبحاث عديدة تناولت ظاهرة البطالة وعلاقتها باتساع الفقر في المجتمعات المتخلفة وكذا الاقتصاديات الانتقالية نظرا للتحويلات والتغيرات التي يشهدها العالم باستمرار. لكن وجهات النظر المتعلقة بالموضوع تختلف باختلاف زاوية الدراسة، فتحليل الظاهرة من طرف الأخصائيين الاجتماعيين ليست نفسها بالنسبة للمهتمين بمجال الاقتصاد، فنلاحظ أن ظاهرتي البطالة والفقر متلازمتين لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض، حتى وإن اختلفت الأسباب من مجتمع إلى آخر فإن النتيجة نفسها، لذا فإن صاحبة المقال تحرص على **تحديد الأسباب الاقتصادية لهذه الظاهرة في الجزائر**، وتنطلق من اختلال سوق العمل والقيود المفروضة عليها للوصول إلى الأهداف المسطرة في السياسات التشغيلية. ولا يمكن إطلاقا تحليل موضوع البطالة والفقر في أي مجتمع دون البحث عن المسببات الحقيقية لهذه الظاهرة الاجتماعية، ونركز في هذا المقال على فكرة تحسين مستوى التشغيل يؤدي إلى التقليل من معدلات البطالة والحد من الفقر، وتدهوره (التشغيل) يؤدي إلى انتشار الظاهرة أكثر فأكثر.

I - وضعية سوق العمل في الجزائر:

تعيش سوق العمل اضطراب، واختلال هيكلي أثرا على المستوى الاجتماعي، فانتشرت البطالة لدى كل شرائح المجتمع بدون استثناء، فانخفض معدل النمو الاقتصادي فتراجعت التنمية، واتسعت رقعة الفقر نتيجة العلاقة العكسية التي تربط بين دالة عرض العمل بدالة الطلب عليه.

1 - طلب العمل من طرف المؤسسات الاقتصادية :

باعتبار المؤسسة الاقتصادية هي الخلية الأساسية في العملية الإنتاجية وباعتبارها هي المصدر الأول في طلب العمل، فأثما تؤثر إيجابا وسلبا على الحياة الاجتماعية من ناحية البطالة والفقر، وتؤثر على الحياة الاقتصادية من ناحية النمو والتنمية.

عاشت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تطورات وتحولات عديدة ظهرت آثارها مباشرة على مستوى سوق العمل والمعبر عنه بواسطة تطور خلق مناصب الشغل، لأن التشغيل يعتمد أساسا على سياسة استثمارية فعالة وهو ما استفادت منه المؤسسة الجزائرية العمومية في عقد السبعينات ومنتصف الثمانينات، حيث انخفض معدل البطالة من 33% سنة 1966 إلى 17% سنة 1984 وهو ما عكس تطور مناصب الشغل خلال هذه الفترة والذي وصل فيها العدد إلى أكثر من 2000000 منصب عمل في أقل من عشرين سنة.

لكن بعد سنة 1986 وهي السنة التي شكلت منعرجا حاسما في تاريخ الاقتصاد الجزائري وفيها بدأ ظهور بؤابر الأزمة الاقتصادية التي أثرت سلبا على عرض الشغل (طلب العمل) من طرف المؤسسات الاقتصادية لأن انخفاض أسعار المحروقات في هذه السنة أدى إلى كبح الاستثمارات وبالتالي، انخفاض مناصب الشغل بالتدريج وهذا نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بسعر برميل النفط وهو ما سبب في تغيير اتجاه دالة الطلب على العمل بسبب القيود التمويلية والتموينية للمؤسسة الجزائرية . ولتوضيح الوضعية التي عاشها الاقتصاد الجزائري في مجال الإيرادات والاستثمارات ندرج الأرقام في الجدول رقم (1)

ونظرا للعلاقة الوطيدة التي تربط مختلف المؤشرات الاقتصادية فيما بينها فإن تدهور الإيرادات الجزائرية في عشرية التسعينات أدى إلى تناقص الاستثمارات وبالتالي سيؤثر ذلك سلبا على معدلات النمو والتنمية مما يعكس جليا الوضعية الاجتماعية للسكان والعمال بالدرجة الأولى. ومن الأرقام المذكورة سابقا نتوصل إلى أن تدني معدل الاستثمارات بسبب تدني الإيرادات يؤدي إلى تقهقر معدلات النمو وهو ما يبين انتشار معدلات البطالة في المجتمع واتساع رقعة الفقر في الجزائر خلال فترة التسعينات . جدول رقم (2)

وعليه فإن معدل النمو يمثل أحد المؤشرات الأساسية للوضعية الاقتصادية وكذا الاجتماعية لأي اقتصاد وتغير هذا المعدل مرهون بالاستثمارات الإنتاجية التي تؤثر مباشرة على مستوى التشغيل وحتى معدلات البطالة، فالإستراتيجية التنموية المعتمدة على الاستثمارات الضخمة من سنة 1970 – 1985 أدت إلى التحكم في اليد العاملة التي تطلب الشغل (تعرض قوة عملها) لكن مع تفجير الأزمة وانخفاض إيرادات المحروقات ظهرت النتائج التالية:

- 1 – ارتفاع مخيف في معدل البطالة .
- 2 – عدم قدرة المؤسسة على المحافظة على مناصب الشغل الموجودة .
- 3 – فقدان مناصب الشغل باستمرار نتيجة برامج التعديل الهيكلي .
- 4 – تسجيل رصيد سالب سنة 1990 في خلق مناصب الشغل .
- 5 – غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص والعام بسبب عجزها الكلي (قطاع النسيج والبناء و الأشغال العمومية)
- 6 – تسريح عدد كبير من العمال خصوصا في الفترة 1988 – 1998

2 - عرض العمل من طرف العمال:

يتمثل طلب الشغل من طرف العمال المركبة الثانية لسوق العمل. وتعتمد هذه الأخيرة على السكان النشيطين في المجتمع المدروس، فالدراسات الديمغرافية التي أجريت على السكان في الجزائر في مختلف التعدادات (1966 - 1977 - 1987 - 1998) تبين فعلا أن معدلات النمو الديمغرافي كانت في ارتفاع مستمر إلى غاية أواخر الثمانينات لكن التحكم فيها من ناحية التشغيل كان مضمونا بسبب السياسات الاستثمارية المذكورة سابقا في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة الصناعة البناء والأشغال العمومية والإدارة. لكن مع حلول عشرية التسعينيات وبسبب القيود المالية للجزائر توقفت عملية خلق مناصب الشغل ومعدل التشغيل عرف تدهورا ملموسا في حين بقي معدل نمو السكان وبالأخص السكان النشطين يتزايد ولم يتمكن الاقتصاد من مسايرة هذا التطور وبالتالي مواجهة الواقع كان صعبا بالنسبة للآلة الاقتصادية، ولتوضيح الظاهرة أكثر نعتمد على الأرقام الإحصائية المدونة في الجدول رقم (3):

ومنه نلاحظ أن معدل نمو السكان النشطين يبقى كبيرا مقارنة لظروف سوق العمل في الجزائر في نفس الفترة حيث نلاحظ على سبيل المثال أكثر من 300.000 طلب جديد يتوجه إلى سوق العمل لطلب الشغل في المتوسط في نفس الفترة، وهو ما يلزم المؤسسات الاقتصادية على خلق نفس الرقم (300.000) من مناصب الشغل سويا حتى تبقى معدلات البطالة على حالها للحفاظ على المستوى التي هي عليه، لكن أثر الأزمة الاقتصادية شلت عدد كبير من المؤسسات خاصة العمومية منها وهو ما أدى ضعف تطور معدل خلق مناصب الشغل فنجد في الجدول رقم (4) حالة التشغيل في الفترة 1995 - 2003 .

ومن خلال هذه الأرقام نلاحظ أن تطور الشغل في الجزائر في هذه الفترة لا يصل في المتوسط إلى 35000 منصب جديد ما يشرح ارتفاع معدلات البطالة بسبب عجز المؤسسات على امتصاص اليد العاملة المقبلة إلى السوق سنويا والنتيجة المستخلصة من تحليل مركبات سوق العمل في الجزائر هو الاختلال الكلي بين العرض والطلب وهو الآخر الذي يساهم مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة وهي الوضيعة الاجتماعية الصعبة التي يعيشها السكان في الجزائر .

II - المتطلبات الاقتصادية لسوق العمل:

نظرا للتغيرات السريعة والتحولات الجذرية التي يعيشها العالم منذ بداية التسعينيات على كل المستويات. وفي إطار العولمة المفروضة على كل الاقتصاديات بدون استثناء فإن

الاقتصاد الجزائري نال نصيب من هذه الإصلاحات حتى يتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي ظروف اقتصادية صعبة ظهرت نتائجها على المستوى الاجتماعي والمتمثلة أساسا في البطالة والفقر، ولحالة تحليل الموضوع بصفة موضوعية نوعا ما نتطرق لنقطتين أساسيتين ساهمتا مباشرة في استفحال الظاهرتين في الجزائر .

1 - العودة لمنطق السوق:

منذ سنة 1990 تبني الاقتصاد الجزائري نط تسييري جديد يتماشى وفقا لآليات السوق وإعطاء الحرية الكاملة لقوى العرض والطلب. وهو ما يحدث القطيعة مع الأسلوب القديم خاصة في المؤسسات الاقتصادية عمومية كانت أو خاصة، وباعتبار المؤسسة الجزائرية تشكل المصدر الأول لعرض الشغل فإنها هي الأخرى تعرضت لإصلاحات هيكلية وتغيرات جذرية لمستها سوق العمل عموما والعمال على وجه الخصوص. من الإجراءات التي شوع في تنفيذها تلك المتعلقة بعمليات التطهير المالي، والتي تدخل ضمن الإصلاحات الاقتصادية الكلية بهدف استرجاع التوازن للموازن العامة نظرا للاختلال الذي عاشته ميزانية الدولة والتي كانت تسجل عجوزات متتالية، إضافة إلى عجز الميزان التجاري وميزان المرفوعات هاذين الميزانين اللذين يعبران عن الحالة الاقتصادية لأي دولة ويعكس مباشرة مكانتها الدولية وعلاقتها بالاقتصاديات الأخرى .

ولكي تتمكن الجزائر من تحسين مؤشرات الاقتصاد والمالية كان عليها الاتفاق مع المؤسسات النقدية الدولية (FMI) لتصحيح الوضعية فطبقت برنامجا هيكليا تأثرت منه سوق العمل بالدرجة الأولى، وهو ما يتلخص في النقاط التالية بهدف إرساء نظام اقتصاد السوق في الجزائر .

1 - 1 تشجيع المبادرات الخاصة:

يسعى البرنامج الإصلاحي إلى مكافحة بعض الممارسات المعيقة لاستمرارية الأنشطة في المؤسسات الجزائرية خاصة العمومية منها، فالثقافة التسييرية السائدة في هذه المؤسسة لم تكن بالأسلوب التسييري الذي يدفع هذه الأخيرة لأداء وظيفتها المرجوة منها، لذا لابد من إحداث القطيعة مع مثل هذه الممارسات وذلك عن طريق .

- محاربة التغيب في المؤسسات الاقتصادية .
- كبح التوظيفات الجديدة .
- غلق عدد كبير من المؤسسات العاجزة (عمومية وخاصة) .
- تبني مشروع خصوصية بعض المؤسسات.

1 - 2 حقيقة الأسعار ضرورة اقتصادية:

من مقتضيات اقتصاد السوق ترك التوازنات الاقتصادية لمختلف الأسواق التي تحدد فيها الأسعار التوازنية وهي الحالة المثلى لأي اقتصاد كان. وانطلاقا من هذه الفكرة النظرية قد تم تسطير قانون 12/89 الذي كان للخزينة العمومية دورا مهما في تسطير سياسة الأسعار والذي يطلق عليه بنظام الأسعار المحددة مركزيا . ويتضمن القانون الخاص بالأسعار النقاط التالية .

— الشفافية في تكوين الأسعار

— الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج

— الرشاد والعقلنة في اختيار الاستثمارات

— الاهتمام لمرد ودية المؤسسة

— محاربة الآفات الاجتماعية كالغش، الرشوة، والتبذير وتعتبر هذه السياسة من محفزات المنافسة بواسطة الأسعار بين مختلف المؤسسات الاقتصادية محلية ودولية، ومع بداية سنة 1990 شهد نظام الأسعار في الجزائر تغيرا جذريا حيث ارتفعت فيه هذه الأخيرة بما يعادل 39.4% بين سنتي 1990 - 1991 وهو ما يفسر رفع الدعم على السلع الواسعة الاستهلاك (الدقيق، السكر، الزيوت) بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية بنسبة 76% سنة 1991 (1).

1 - 3 - انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية :

عانت كثيرا الخزينة العمومية من تحملها العبء المالي الذي يحدث في المؤسسات الوطنية التي كانت تسجل عجزا سنويا لأسباب عديدة أهمها عدم نجاعة التسيير المركزي في الفترة التي كانت فيها الإيرادات البترولية مرتفعة حيث كانت الخزينة العمومية تغطي العجز لاعتبارات عديدة، كمرعاة الحالة الاجتماعية للعمال وذلك بتسديد الأجور بانتظام، كما لعبت الخزينة العمومية دورا كبيرا في تسديد فوارق المنتجات المستوردة ذات التكاليف الكبيرة وخاصة تلك المتعلقة بالمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك (القهوة، القمح، الزيوت، السكر) وكذا السلع الوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية، لكن مع الأزمة العكسية البترولية انخفضت إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، ولم تتمكن الخزينة العمومية من تحمل العبء المالي، وفي إطار الإصلاحات المالية أعيد النظر في مهام الدولة وفقا للبرنامج التصحيحي الذي قلص دور الدولة في دعم الأسعار وتحريرها كليا مما أدى إلى رفع الأسعار كما رأيناه سابقا .

2 - مرونة علاقات العمل :

تمثل علاقات العمل مختلف الإجراءات والأسس (القوانين) التي تربط عارضي العمل وطالبيه في السوق، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التبادلية بين صاحب العمل (المؤسسة) والأجراء (العمال). عانت الجزائر جمودا كبيرا في علاقات العمل لم ترضى عنها المؤسسة الاقتصادية (طلب العمل) ولا العمال (عارض العمل) لكن ضمن مجموعة الإصلاحات التي شهدتها المؤسسة نجد نصيب علاقات العمل من التغيير وفقا للإصلاحات الكلية.

2 - 1 : التوظيف :

يتمثل التوظيف من المهام الأولى للمؤسسة لأنه يضمن تجديد العملية الإنتاجية، وحرصا على المصلحة العامة للمؤسسة يتقيد صاحب العمل طبقا للقانون بمجموعة من الإجراءات تحقق له مصلحته وتحافظ على حقوق العمال من جهة ثانية، لذا نجد تغيرات كثيرة لحقت بعملية التوظيف وأثرت سلبا على العامل، حيث أعطيت حقوق كثيرة لصاحب العمل تتعلق بإلغاء بعض الامتيازات المتعلقة بالعمال، وهي استعمال مرونة شديدة في علاقات العمل كالتوظيف بواسطة العقود المحددة في المدة الزمنية .

— تفضيل العمل المؤقت عن العمل الدائم

— فرق كبير بين أجور العمال الدائمين والعمال المؤقتين

— عدم استفادة العامل المؤقت من الضمان الإجتماعي كغيره من العمال الدائمين

— قطع العقد وعدم تجديده

— إلغاء الكثير من النشاطات الاجتماعية التي كانت سائرة من قبل كالمطاعم، النقل

2 - 2 - الحق النقابي :

استطاع العامل بدوره لمس التغير في علاقات العمل حيث تمكن من فرض وجوده بواسطة الحق النقابي المتمثل في تحقيق المصلحة المشتركة له، ولرب العمل بواسطة الدور الذي تلعبه النقابات العمالية للمحافظة على حقوق العمل.

يمكن للعامل الجزائري في إطار القانون التعبير عن رفضه لأوضاع معينة بواسطة الإضراب. ولتدعيم ذلك فإن المؤسسات الجزائرية شهدت إضرابات كثيرة في مختلف القطاعات ، كما يبين لنا الجدول رقم (5).

II - نتائج إصلاحات سوق العمل :

ينتظر دائما من الإصلاحات المطبقة في أي ميدان نتائج ملموسة مهما كان نوع التأثير، فالإجراءات الإصلاحية التي مست سوق العمل في الجزائر وخاصة تلك المتعلقة ببرنامج التعديل (2)

تركت آثارا جانبية مازال يعاني منها العامل إلى يومنا هذا. ومن النتائج الاجتماعية للإصلاح سوق العمل في الجزائر انتشار ظاهرتين البطالة والفقر وسنحاول في هذه النقطة التركيز على هذه النتيجة ونبدأ بـ:

1 - البطالة في المجتمع الجزائري :

تعاني الجزائر من ظاهرة البطالة مثلها مثل الكثير من الدول النامية والدول المتقدمة ولكن التفاوت في معدلاتها هو الذي يشكل خطرا يواجه الاقتصاديات ، فالجزائر اشتدت أزمتها باشتداد الأزمة العكسية البترولية منذ سنة 1986 وهي السنة التي شكلت منعرجا حاسما في التاريخ الاقتصادي الجزائري، فارتباط خزانة الدولة بتقلبات أسعار المحروقات ، انعكس سلبيا على العمال بالدرجة الأولى . فانتشرت البطالة بمعدلات مخيفة لم يتمكن الضمان الاجتماعي من التكفل بها لارتباطه هو الآخر بالخزينة العمومية ولتوضيح الوضعية، نشهد بالأرقام الإحصائية المعبرة عن تطور عدد البطالين ومعدل البطالة في الجزائر الجدول رقم (6):

من خلال الإحصائيات نلمس أثر الإصلاحات الاقتصادية على سوق العمل وخاصة في عشرية التسعينيات والأرقام السابقة تبين تطور معدلات البطالة ابتداء من سنة 1995 وهي السنة التي شُرع فيها تطبيق اتفاقيات الصندوق النقدي الدولي، فالمؤشرات الاجتماعية (البطالة) تعكس فعلا الآثار السلبية للإصلاحات وهو ما يبين عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على استيعاب اليد العاملة المقدمة إلى السوق سنويا حيث يصل العدد في المتوسط إلى 300 ألف طلب شغل جديد بالإضافة إلى العمال الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية، كالتسريح، غلق المؤسسات، التقاعد المسبق، نهاية العقود، وهو ما تؤكد به الإحصائيات المتعلقة بانتشار البطالة عند كل شرائح المجتمع بعدما كانت البطالة تمس فقط الشباب الذين تقل سنهم عن 30 سنة. فإن هذه الأخيرة توصلت لتمس الفئة (45—50) سنة وهي الفئة التي تتكفل بالعائلات، فانقطاع الدخل لهذه الفئة هو الذي يؤدي إلى اتساع رقعة الفقر، وفي هذا الإطار توصلت أرقام الديوان الوطني للإحصائيات لحصر عدد البطالين لأسباب اقتصادية سنة 1998 والذين ينتمون إلى الفئة (45—49) سنة فوصل إلى 9% كما توصل نفس المصدر إلى أن البطالة منتشرة لدى مختلف شرائح المجتمع ولدى كل المستويات التعليمية الجدول رقم (7).

2 - انتشار ظاهرة الفقر:

تشير تقارير التنمية البشرية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) أن الوضعية الاجتماعية للجزائر ازدادت سوءا مع بداية عشرية التسعينات، وأهم المؤشرات

الاقتصادية والاجتماعية المعبرة عن هذه الوضعية، هي مؤشر البطالة الذي سبق الإشارة إليه في النقطة السابقة، ومؤشر الفقر الذي ازداد انتشاره في كل أوساط الجزائريين وبمعدلات مخيفة إلى جانب مؤشر القدرة الشرائية الذي يظهر في أجور العمال وعلاقته بارتفاع أسعار السلع والخدمات لنفس الفترة .

تعتبر ظاهرة الفقر أحد نتائج السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر في العشرية المذكورة والتي تشكل أهم محاور برامج التعديل الهيكلي، هذا البرنامج الذي كان يسعى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وفقا للتحويلات الدولية والتغيرات التي يعيشها الاقتصاد العالمي ككل .

تشير الأرقام الإحصائية المتعلقة بظاهرة الفقر في الجزائر أنه تم إحصاء 800 ألف عائلة سنة 1989، ثم انتقل هذا الرقم ليصل إلى 1900000 عائلة سنة 1999، وتشير الدراسات التوقعية المحللة لظاهرة الفقر ومدى استفحالها في المجتمع الجزائري أن بقاء الأوضاع الاقتصادية على ما هي عليه سيؤدي إلى وصول هذا العدد إلى 3600000 عائلة مع حلول سنة 2010 (3) .

من المقاييس الأساسية المحددة للفقر وعتبته هو تدني مستوى المعيشة لأسباب عديدة نذكرها لاحقا. وتحديد عتبة الفقر في الجزائر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات كان بناءا على التحقيقات المتعلقة باستهلاك العائلات لسنة 1989 والتحقيق الثاني المتعلق بمستوى المعيشة لسنة 1995، والمقارنة بين التحقيقين يمكن أن يحدد لنا عتبة الفقر وعلى أساسها يتم التحليل والتعليق على الأرقام الإحصائية لتفسير الظاهرة .

1 - 1 تحديد ONS لظاهرة الفقر: لقد أشار الديوان لثلاث عتبات للفقر في الجزائر هي:

- **عتبة الفقر الغذائي :** إن الكتلة النقدية التي تضمن للفرد العيش فوق هذه العتبة في سنة 1988 تقدر بـ 2172 دج سنويا للفرد الواحد، ثم ارتفع المبلغ ليصل إلى 10943 دج سنة 1995.
- **العتبة الدنيا للفقر :** وهي أقل حدة من عتبة الفقر الغذائي أي أن الكتلة النقدية المخصصة لهذه الفئة أكبر بقليل من الأولى لأنها تستطيع تلبية الحد الأدنى للاستهلاك وبعض الحاجات الأخرى، وتعادل 2791 دج سنويا للفرد في سنة 1988 ليصل إلى 14827 دج سنويا للفرد الواحد في سنة 1995.
- **العتبة العليا للفقر :** يكون المبلغ النقدي المخصص لهذا الحد أكبر نوعا ما من الحدين السابقين لأنه يأخذ بعين الاعتبار نفقات أخرى غير النفقات المخصصة للاستهلاك

الغذائي كمصاريف العلاج والتدريس. وقدرت الكتلة النقدية التي تضمن هذه العتبة بـ 3215 دج في سنة 1988 لتصل إلى 18191 دج سنة 1995.

2 - عتبة الفقر حسب الشبكة الاجتماعية لسنة 1995 :

قامت وزارة العمل والحماية الاجتماعية بتحديد عتبة الفقر بـ 11700 دج سنويا للفرد الواحد ويخصص منها 8892 دج لنفقات الاستهلاك الغذائي والتي تضمن وجبات غذائية كافية للعيش العادي في الجزائر .

وبعبارة أخرى فإن مختلف عتبات الفقر المحددة للجزائر متقاربة من حيث المبالغ النقدية، ومقارنتها بعتبة الفقر المحددة من طرف الصندوق النقدي الدولي ليست بالبعيدة لأنها حددت من طرف هذه المؤسسة بـ واحد دولار يوميا للفرد الواحد، وعليه فإن حدود الفقر في الجزائر لسنة 1995 معبرا عنها بالدولار وبالأسعار الثابتة لسنة 1985 تأخذ الشكل التالي .

1. عتبة الفقر الغذائي \$ 1.07 يوميا
2. عتبة الفقر الدنيا \$ 1.45 يوميا
3. عتبة الفقر العليا \$ 1.67 يوميا
4. عتبة الفقر حسب الشبكة الاجتماعية \$ 1.15

وتبعا لهذه المعدلات يمكن تسجيل الإحصائيات التي تبين لنا مدى انتشار واتساع رقعة الفقر في الجزائر وتحديد العوامل المباشرة في هذه الظاهرة كما هو ظاهر في الجدول رقم (8).
بالاعتماد على عتبة الفقر الدنيا (المبلغ الذي يسمح بتلبية الرغبات الغذائية + مبلغ لتلبية بعض مؤشرات التنمية البشرية كالصحة، التعليم...) نجد أن نسبة الفقراء ازدادت في الجزائر في ظرف سبع سنوات (1988 - 1995) بـ 10 نقاط حيث كانت 12% ثم ارتفعت إلى 22.6% من العدد الإجمالي للسكان، إن مثل هذه النسبة في هذه الفترة لها دلالتها الاقتصادية، فسنة 1988 هي بداية التحول في الاقتصاد الجزائري وسنة 1995 هي السنة التي تم فيها الاتفاق بين الجزائر والسلطات النقدية الدولية (FMI) فتغير توجه الاقتصاد نحو النظام الحر أدى إلى تضرر الجانب الاجتماعي ، نظرا للصحيحات الجذرية التي شهدتها دواليب الاقتصاد ككل وهو ما خلف نتائج عكسية تضرر منها المجتمع فارتفعت نسبة الفقر، وبقي التفهقر مستمر إلى بداية سنوات 2000.

2 - 3 - العوامل المتسببة في الفقر:

من أهم مؤشرات التنمية البشرية، الصحة، التعليم، التغذية، فكلما تقلصت الكتلة النقدية المخصصة لتلبية هذه المؤشرات كلما انخفض معدلها، وهو ما يؤدي إلى بروز ظاهرة الفقر وانتشارها، والعوامل الأساسية التي تساهم مباشرة في تنمية هذه المؤشرات، هي الدخل والقدرة الشرائية وهما العاملان الأساسيان اللذان يتحكمان في ظاهرة الفقر، ففي الجزائر تعرضا هذين العاملين إلى تذبذبات كثيرة خلال عشرية التسعينات وكانت النتيجة هي تدني مستوى المعيشة عند الطبقات الفقيرة والمتوسطة فازداد عدد الفقراء في الارتفاع.

• **الدخل:** تؤثر هذه المتغيرة مباشرة في ظاهرة الفقر لأنها تمثل المقابل المادي للسلع والخدمات التي يحتاج إليها الفرد حتى لا تتدهور معيشته لتقارب أحد حدود الفقر وخاصة عتبة الفقر الغذائي، فكلما كانت المداخل مرتفعة كلما ابتعد السكان عن هذه المعدلات. الحال في الجزائر ليست بالجيدة والوضعية تزداد سوءا منذ نهاية الثمانينات، ومع منتصف التسعينات 1994 نسبة عالية من السكان الجزائريين تقهقر وضعهم المعيشي حسب تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 1995 فانتقل عدد كبير منهم من الطبقة المتوسطة إلى الطبقة الفقيرة بسبب إجراءات برامج التثبيت والتصحيح، هذه البرامج التي ضغطت على هذه المتغيرة فتطورت الكتلة الأجرية بالشكل الظاهر في الجدول رقم (9)

على الرغم من تصاعد الأرقام المسجلة في الجدول إلا أنها تعبر عن الأجور الإسمية للعمال فهذه الزيادات تقابلها زيادات أكبر في ارتفاع تكاليف الحياة مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للعامل الجزائري.

• **القدرة الشرائية:** لا يمكن الفصل إطلاقا القدرة الشرائية عن الدخل، وعلاقته بالمستوى العام للأسعار، فهو العامل الثاني المؤثر بصفة مباشرة في هذه الظاهرة. إن توجه الجزائر نحو نظام اقتصاد السوق استلزم تبني قوانين العرض والطلب والعودة إلى حقيقة الأسعار، فتحلّي الخزينة عن دعم فوارق الأسعار زاد من أزمة الفقر في الجزائر وهو ما يفسر انتشار الظاهرة أكثر فأكثر .

شهد ارتفاع الأسعار في الجزائر تطورا محسوسا أثر بشكل كبير على ميزانية المواطن، فأصبحت أغلبية العائلات الجزائرية تعاني من هذه المشكلة ومهددة بالوقوع في الفقر. إن تخصيص كل الميزانية للاستهلاك الغذائي حتما سيؤثر على مؤشرات التنمية الباقية خاصة بعدما تم رفع الدعم الكلي على السلع الواسعة الاستهلاك كالذيق،

الحليب، الزيت ... هذا الإجراء قلل من القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وارتفعت الأسعار ارتفاعا غير طبعيا رغم الزيادة الاسمية التي شهدتها الأجور في نفس المرحلة الجدول رقم (10).

فالعودة إلى حقيقة الأسعار حسب إجراء برنامج التعديل الهيكلي تأثر بها المواطن ولم يتمكن من مواجهة تكاليف الحياة العادية بسبب التضخم الذي عرفته البلاد في هذه الفترة نتيجة ارتفاع الأسعار .

الاستنتاجات:

- 1 — للتخفيف من حدة الاختلال التي تعيشها سوق العمل في الجزائر منذ بداية التسعينات لابد من الرفع من معدلات النمو بانتهاج سياسة انتعاشية في القطاعات المولدة للشغل كقطاع البناء والزراعة، الحرف اليدوية، الصناعة... كما نصت عليه مختلف النظريات الاقتصادية .
- 2 — لكي يتم إعادة إدماج العمال المهمشين في سوق العمل المهيكلة، على السلطات الوصية إيجاد طريقة لتقنين كل الأنشطة غير الرسمية والاستفادة فعلا منها للتقليص من حدة البطالة المزمنة التي يعيشها الشباب الجزائري بمختلف شرائحه.
- 3 — الاهتمام أكثر بالتنسيق بين مخزجات التكوين عموما ومدخلات المؤسسات الاقتصادية المختلفة .

قائمة الجداول

الجدول رقم (1) علاقة الإيرادات بالاستثمارات (% من الناتج الداخلي الخام PIB)

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الإيرادات	32.3	30.5	26.7	28.6	28.8	32.3	30.3	27.6	29.5	30.4	33.1	34.1
الاستثمار	14.6	12.5	12.4	10.1	8.2	6.2	6.9	8.7	8.0	7.3	7	7.4

المصدر : تقرير الصندوق النقدي الدولي

الجدول رقم (2) تطور معدل النمو الاقتصادي في الفترة 1990 — 2003 (%)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
%	0.8	1.2 -	1.8	2.1 -	0.9 -	3.8	4.1	1.1	5.2
1999	2000	2001	2002	2003					
3.2	2.4	2.1	4.1	6.8					

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)

الجدول رقم (3) تطور معدل نمو السكان والسكان النشيطين (%)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
% نمو السكان	2.1	2.0	0.2	1.9	1.9	1.8	1.8	1.7	1.7
% نمو السكان النشيطين	11.0	3.3	2.2	3	3	2.9	2.9	2.8	2.8

Source : Données communiquées par les autorités algériennes, Estimations et projections des services du FMI.

الجدول رقم (4) وضعية التشغيل في الجزائر

السنة	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003
التشغيل الكلي بالمليون	5.4	5.6	5.7	5.9	6.0	6.1	6.2	6.3	6.4
مناصب الشغل الجديدة	48695	36768	27934	28192	24726	24533	25662	—	—

المصدر : الوكالة الوطنية للتشغيل + الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم (5) عدد الإضرابات بين 1990 – 1997

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
العدد	2023	1034	493	537	410	432	441	292

المصدر : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

الجدول رقم (6) تطور معدلات البطالة في الجزائر (1995 – 2003)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
% البطالة	28.1	28.0	28.3	28.4	28.7	19.1	29.5	30.0	23.7
عدد البطالين	2.1 م	2.2 م	2.3 م	2.3 م	2.4 م	2.5 م	2.6 م	2.8 م	م

source : les autorités algériennes et le FMI

الجدول رقم (7) توزيع معدل البطالة حسب مستويات التعلية

المستوى	أمين	محو أمية	ابتدائي	متوسط	ثانوي	عالي
المعدل	17.3	12.7	29.7	46.8	37.3	18 %

ONS 1996

الجدول رقم (8) تطور عدد الفقراء في الجزائر بين سنة 1988 و1995

حدود الفقر	1988	%	1995	%
عتبة الفقر الغذائي	849900	3.6	1611400	5.7
عتبة الفقر الدنيا	1884600	8.1	3986200	14
عتبة الفقر العليا	2850000	12	6360000	22.6
ع فقر الشبكة الاجتماعية	—	—	—	—

المصدر: تقرير الـ cnes حول التنمية البشرية لسنة 2000

الجدول رقم (9) تطور الكتلة الأجرية من 1990 — 2001

السنة أجر	1990	1992	1994	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الأحور مليار	172,2	312,6	429,2	664,7	720,7	781,1	820,7	866,1	956,9

Source : Ministère des finances le Délégué a la planification

الجدول رقم (10) تطور المؤشر العام للأسعار الاستهلاكية في الفترة 1990 — 2003 :

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المؤشر العام	120,2	150,8	197,5	240,2	316,3	406,2	488,8
التغير %	20,2	25,5	31	21,6	31,7	28,4	20,3

1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
518,4	550,7	562,2	558,7	578,2	591,29	611,8
6,1	6,2	2,1	0,6	3,5	2,2	1,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات:

الهوامش

- (1) معطيات الديوان الوطني للإحصائيات
- (2) برنامج إصلاحي بالاتفاق مع الصندوق النقدي الدولي .
- (3) الإحصائيات مقدمة من طرف وزير العمل والحماية الاجتماعية .

المراجع المعتمدة:

- Bernard Bret : Le Tiers monde ; croissance, développement, inégalités ellipses 2 ème édition 2001.
- Benachenhou M : Inflation, dévaluation, marginalisation Dar ech'rifa Année non indiquée.
- Bouzidi A : comprendre la mutation de l'économie algérienne ; les Mots clés Anep 1992.
- Bettahar R : La privatisation Serra-Graphic 1993.
- Bali H : inflation et mal-développement en Algérie ; office des Publications universitaires 1993.
- Debboub Y : le nouveau mécanisme économique en Algérie ; office des Publications universitaires.1995
- Perritti JM : gestion des ressources humaines; vuibert entreprise 5eme Edition 1994.
- Salhi F : marché du travail, crise du logement, et grandes entreprises Le cas de la sidérurgie à Annaba – El Hadjar ; office des Publications Universitaires.1990.
- Mondialisation, modernisation des entreprises ; Enjeux et trajectoires Revue du CREAD ; Casbah éditions.2001.
Les cahiers du CREAD n° 61 année 2002.
- Bouras FZ : La répartition des revenus en Algérie ; doctorat d'Etat Faculté des sciences économiques et sciences de gestion. 2000.

الملخص:

تعيش سوق العمل في الجزائر اضطرابات عنيفة نتيجة برنامج التعديل الهيكلي، فظهرت آثاره جليا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فتفاقمت ظاهرة البطالة في أوساط المجتمع مما أدى إلى ظهور سلوكيات جديدة عن المجتمع تمثلت في اتساع الممارسات غير الرسمية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بسبب الفقر المتزايد من جهة وعدم تمكن الجهاز الإنتاجي من خلق مناصب العمل لفئة البطالين من جهة ثانية.

Résumé

L'Algérie vit une situation difficile et critique en matière d'emploi, due à une machine économique sous employée, qui a provoqué une économie de bazar, un emploi informel et un appareil de formation qui n'arrive pas à satisfaire la demande de l'appareil productif. Cette situation s'explique par la flexibilité du marché du travail, qui est caractérisée par un chômage de masse, une précarité des emplois créés, une souplesse dans les relations de travail entre les opérateurs économiques.

Dans un contexte de mondialisation, et suite aux mutations économiques, sociales, et politiques qu'a connu le monde pendant la dernière décennie; l'Algérie suit des dispositifs d'emploi pour diminuer le stock des chômeurs d'une part, et créer de l'emploi de l'autre part; dans le cadre de l'intervention de l'Etat pour la régulation de ce marché. mais la politique économique menée par les autorités algériennes durant le programme d'ajustement structurel a favorisé la stabilité macro économique au détriment du volet social qui a supporté des conséquences très lourdes dont le travailleur algérien était la première victime. car il a été touché par le licenciement, la compression des effectifs, et la dégradation de son pouvoir d'achat

Les mots clés :

La flexibilité des relations de travail

La mobilité du marché du travail

La régulation du marché

L'emploi informel

L'emploi précaire

Le licenciement